

## موقف دول حلف بغداد من ثورة (١٤ تموز ١٩٥٨م) في العراق

م.م حيدر عبد العظيم خضير الجبوري

جامعة بابل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

The position of the Baghdad Pact countries regarding the revolution (July 14, 1958) in Iraq

Hayder Abduladheem Khudhair

University of Babylon / College of Basic Education / Department of History

[bas639.hadiar.abdulazim@uobabylon.edu.iq](mailto:bas639.hadiar.abdulazim@uobabylon.edu.iq)

## المُلخَص

تعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق حدثًا تاريخيًا بارزًا لا يُمكن إنكاره، إذ شهدت هذه الثورة تغييرات جذرية في البنية السلطوية والسياسية في البلاد. ومن الضروري فهم وتحليل موقف الدول الأعضاء في حلف بغداد من هذه الثورة، ودراسة دورها الحاسم في تشكيل المشهد الإقليمي والدولي.

فكانت هذه الثورة ضرورة حتمية ومطلبًا شعبيًا ملحا حتمته الظروف التي عاشها العراق بعد فشل ثورة نيسان ١٩٤١م التحررية التي قام بها الجيش العراقي للتخلص من النفوذ البريطاني، بعد أن خضع حكام العهد الملكي للبريطانيين خضوعًا مطلقًا واستعادت السفارة البريطانية قوتها وِسْطَوتُها ونُفوذها وبانت الموجه الحقيق للحكام الأمر الذي نجم عنه محاربة الروح الوطنية والقومية من جهة وزادت سيطرة وظلم الإقطاع من جهة أخرى فزادت معاناة الشعب من الفقر والمرض والجهل والحرمان نتيجة إصرار حكامه على مقاومة وإخماد أية معارضة تطالب بالتحرر من النفوذ الأجنبي الذي أدى إلى تخلف العراق عن مسايرة الركب العالمي المتحرر.

ومن الطبيعي أن تترك هذه الثورة آثارها المباشرة على الشعب العراقي بعد أن قضت على كل سببات العهد الملكي ووضعت اللبنة الأولى لبناء عراقٍ مستقلٍ قويٍّ متحررٍ من أي نفوذٍ استعماريٍّ وكان من الطبيعي أن تتباين السياسات والمواقف العربية والدولية من الثورة تبعًا لمصالحها.

الكلمات المفتاحية: ثورة ١٤ تموز، حلف بغداد، موقف الدول السياسي، العراق.

## Abstract

The revolution of July 14, 1958 in Iraq is a prominent historical event that cannot be denied, as this revolution witnessed radical changes in the authoritarian structure and politics in the country. And from the

freshness of the conjunction of the position of the states in the alliance of this one, and the study of its role in the shadow.

This revolution was an inevitable slander It is angry to save from the Brazian influence, after submitting the reign Its strength, its stomachs, and its influence, and the databases It resulted in a fight against the patriotic and national spirit on the one hand, and increased feudal control and injustice on the other hand, and the people's suffering from poverty and disease increased Ignorance and deprivation are the result of its rulers' insistence on resisting and suppressing any opposition demanding freedom from foreign influence, which led to Iraq's lag behind in keeping pace with the global liberal movement.

It was natural for this revolution to leave its direct effects on the Iraqi people after it eliminated all the evils of the monarchy and laid the first building blocks for building a strong, independent Iraq free from any colonial influence. It was natural for Arab and international policies and positions towards the revolution to differ according to their interests.

**Keywords:** July ١٤ Revolution, the Baghdad Pact, the political position of states, Iraq.

#### المقدمة:

إن قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق كان ضرورة حتمية ومطلباً شعبياً ملجأ حتمته الظروف التي عاشها العراق بعد فشل ثورة نيسان ١٩٤١م التحريرية التي قام بها الجيش العراقي للتخلص من النفوذ البريطاني، بعد أن خضع حكام العهد الملكي للبريطانيين خضوعاً مطلقاً واستعادت السفارة البريطانية قوتها وسطوتها ونفوذها وبانت الموجه الحقيق للحكام الأمر الذي نجم عنه محاربة الروح الوطنية والقومية من جهة وزادت سيطرة وظلم الإقطاع من جهة أخرى فزادت معاناة الشعب من الفقر والمرض والجهل والحرمات نتيجة إصرار حكامه على مقاومته وإخماد أية معارضة تطالب بالتحرر من النفوذ الأجنبي الذي أدى إلى تخلف العراق عن مسايرة الركب العالمي المتحرر.

فكان من الطبيعي أن تنزك هذه الأوضاع آثارها المباشرة على الشعب العراقي فجاءت الثورة لتقضي على كل سببات العهد الملكي وتضع اللبنة الأولى لبناء عراق مستقل قوي متحرر من أي نفوذ إستعماري وكان من الطبيعي أن تتباين السياسات والمواقف العربية والدولية من الثورة تبعاً لمصالحها.

وقسم البحث إلى مبحثين وخاتمة تضمنت نتائج البحث، فالمبحث الأول جاء بعنوان:

الحالة السياسية التي أدت إلى تنشيط الثورة في العراق في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨م،

أما المبحث الثاني فيحمل عنوان: الموقف السياسي والعسكري لكل دولة في الحلف، وتضمن عدة فروع، أولاً- الموقف البريطاني، وثانياً- الموقف التركي، وثالثاً- الموقف الإيراني، ورابعاً- الموقف الباكستاني.

اعتمد الباحث في هذا البحث على عدد كبير من المصادر والمراجع أهمها كتاب التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨م، للباحث جعفر عباس حميدي، وكتاب العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨م، للباحث خليل إبراهيم حسن وايضا كتاب سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية للباحث أحمد نوري النعيمي.

المبحث الأول: الحالة السياسية التي أدت إلى تنشيط الثورة في العراق في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨م

بعد النجاح الذي حققته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر، بدأت العدوى تنتقل إلى بقية أقطار الوطن العربي، بما في ذلك العراق إذ شهد العراق تطورات سياسية سريعة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث زاد الوعي الوطني والقومي في نفوس العراقيين. فقاموا بانتفاضات عديدة، أهمها انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢م، التي أدت إلى إزدياد رفض السياسة الملكية الحاكمة في تلك الفترة. إذ قامت حكومة نوري السعيد بعمليات قمع أثرت على مختلف الطبقات الاجتماعية، بما في ذلك الفلاحين والعمال والطلاب وحتى سجناء الرأي<sup>(١)</sup>، وقد لعبت الأحزاب السياسية العراقية دوراً حاسماً في توجيه الاحتجاجات الطائفية، معبرة عن عدم رضاها عن السياسات الحاكمة، وذلك من خلال تقديم الشكاوى التي دعت إلى إقامة مرحلة من الثورة الوطنية، وقد اعتمدت الحكومات العراقية في تلك الفترة على أساليب القمع والقوة التي استهدفت التنظيمات السياسية السريّة والعنيفة، فأدت المستجدات إلى زيادة حالة الشلل السياسي، الاقتصادي والاجتماعي ولقد كان من بين تلك الظواهر، إصدار رئيس الحكومة نوري السعيد قرارات بإسقاط الجنسية العراقية وحل الجمعيات والنوادي، وقانون الصحافة الذي ألغى الصحف والمجلات، بالإضافة إلى سياسة حكومته في قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في ١٣ يناير ١٩٥٥م، والانضمام إلى التحالفات العسكرية مثل ميثاق حلف بغداد الذي وقعه مع عدنان مندريس نائب تركيا في ٢٤ فبراير ١٩٥٥م، وشمل لاحقاً إيران، باكستان، بريطانيا والولايات المتحدة<sup>(٢)</sup> لضمان استقرار المشروع، ثم تنفيذ إعلان استقلال العراق الذي أعلنه نوري السعيد عام ١٩٣٠.

وهذه الخطوة أدت إلى ربط العراق بأجندة سياسية تحكمها القوى الكبرى التي استخدمت اقتصاده لصالح الدول الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية. كما تم قمع الأصوات الوطنية الداخلية في العراق من خلال تقييد النشاط السياسي والتضييق على القوى الوطنية داخل العراق<sup>(٣)</sup>. وكرّد فعل على سياسات الحكومة، قامت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية بإصدار ميثاق تضمن مطالب وطنية مشتركة، والذي أطلق عليه اسم ميثاق الجبهة المتحدة الذي جاء فيه<sup>(٤)</sup>:

١. إطلاق الحريات الديمقراطية (حرية الرأي، النشر، الاجتماع، التظاهر، الإضراب، تأليف الجمعيات والحق في التنظيم السياسي والتقاضي).
  ٢. الدفاع عن حرية الانتخابات.
  ٣. إلغاء معاهدة ١٩٣٠م والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية.
  ٤. رفض جميع المخالفات العسكرية (الحلف التركي الباكستاني) أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.
  ٥. رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يُراد منها تقييد سياسة العراق، وربطه بالأحلاف العسكرية الاستعمارية.
  ٦. العمل إلى إلغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء دور الإقطاع وحل المشاكل الاقتصادية وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب بوجه عام وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.
  ٧. العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان أواخر شهر آذار ١٩٥٤م وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة، وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتجديد مسؤوليات المقصرين واتخاذ ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل.
- إذ نجحت الأحزاب الوطنية المختلفة في العراق في إنشاء أساس لعمل وطني مشترك، وقد تمثل ذلك بوضوح في جبهة الاتحاد الوطني التي أعلنت عن لجنتها الوطنية وبيانها التأسيسي في ٩ آذار ١٩٥٧. ضمت هذه الجبهة الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، وحزب البعث المنحل، والمستقلين الديمقراطيين، وقد شرحت أهدافها بوضوح<sup>(٥)</sup>:

١. استقالة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.
٢. الانسحاب من حلف بغداد وتوحيد سياسة الدول العربية المستقلة.
٣. مقاومة التدخل الاستعماري وتبني سياسة عربية مستقلة تستند إلى المحايدة الإيجابية.
٤. تعزيز الحريات الديمقراطية الدستورية.

٥. إلغاء الإدارة العرفية والإفراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المعلمين والموظفين والطلاب الذين تم فصلهم بسبب أسباب سياسية.

ومتلت الثورة في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م حافزاً قوياً لضباط الجيش العراقي، خاصة الشباب منهم، الذين بدأ في التفكير بتأسيس تنظيم الضباط الأحرار العراقيين انطلاقاً من تجربة الضباط الأحرار في مصر. يهدف هذا التنظيم إلى إنهاء الحكم الملكي وما يرافقه من تأثير استعماري بريطاني وأمريكي. بدأت بادرة هذه الفكرة في شهر سبتمبر ١٩٥٢م من خلال جماعة رفعت الحاج سري ومنظمة بغداد بالتنسيق مع عدد من التنظيمات الأخرى<sup>(٦)</sup>، ومن بين أسباب قيام هذا التنظيم الطموح الواضح لبعض الضباط بتحقيق السلطة وثقتهم الكبيرة بفكرة الإصلاح والنهوض بالعراق، بالإضافة إلى عدم رضاهم عن الأحداث السلبية التي حدثت وتحدثت في فلسطين، وموقفهم الثابت الرافض لحلف بغداد والعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م، مما زاد من استياء الشعب العراقي<sup>(٧)</sup>، كان هؤلاء الضباط الشباب يتبنون المعتقدات الحزبية في مدارسهم الابتدائية والثانوية، متأثرين بالقيم الوطنية الراديكالية، رغم أصولهم من طبقات اجتماعية دنياً أو فقيرة<sup>(٨)</sup>.

وبفشل العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م، قويت إرادة الشعوب العربية وتضامنها. فتطورت حركة التحرر الوطني العربي بشكل أعمق، وأصبح العراق له علاقة مباشرة بها بسبب الأوضاع الداخلية. إذ أظهر الشعب العراقي تضامنه الكامل مع الشعب المصري بعد العدوان، مما يعكس نضوج الحركة الوطنية ورغبتها في التغيير الجذري وإعلان الثورة. ونمت الدعوات لتحقيق الوحدة العربية الشاملة، خاصة بعد تحقيق الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨م، التي أدت إلى إنشاء الجمهورية العربية المتحدة<sup>(٩)</sup>، وقد أديت اللجنة العليا للضباط الأحرار بعد تشكيلها في عام ١٩٥٦م دوراً في إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية وإنشاء حكومة ديمقراطية تعتمد على مجلس تشريعي يتم اختياره من قبل الشعب بحرية تامة<sup>(١٠)</sup>.

سبقت الثورة محاولات عديدة إلا أنها لم تنفذ بسبب غياب أحد الثلاثة فيصل الثاني وعبد الإله ونوري السعيد كان غائباً في إحدى أو اثنتان منهم غير موجودين، تنمّل هذه المحاولات في محاولة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٥٨م، إلا أنها فشلت بسبب مخاوف من وقوع ضحايا والمخاطر الكبيرة. وكان من المقرر تنفيذ محاولة أخرى في بداية شهر آذار ١٩٥٨م ولكنها لم تتم بسبب غياب نوري السعيد. أما المحاولة الثالثة فكانت في ١١ و ١٢ آذار من نفس العام وتم إلغاؤها لخشية كشفها، والمحاولة الرابعة كانت في ٢٩ آذار ١٩٥٨م ولم تحظى بموافقة عبد الكريم قاسم<sup>(١١)</sup>.

كان الملك فيصل الثاني يُفوم بالاستعداد للسفر إلى إسطنبول صباح يوم الإثنين ١٤ تموز ١٩٥٨م، حيث كانت الخطة أن يكون بصحبته نوري السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية توفيق السويدي والدكتور محمد فاضل الجمالي لحضور اجتماع زعماء دول حلف بغداد، قبل أن يستكمل رحلته إلى لندن<sup>(١٢)</sup>، ومع ذلك، وفي ذلك الصباح عند الساعة الخامسة وعشر دقائق، تقدمت دبابات اللواء العشرين ونفذت خطة الانقلاب بالاستيلاء على معسكر الرشيد، ودوائر البريد والهاتف، والكرخ، وبعدها محطة الإذاعة. بينما توجه بعض الجنود نحو منزل نوري السعيد وقصر الرخاب. وفي نفس الوقت، أصدر عبد السلام عارف بيان الثورة الأولى في السادسة صباحاً، بينما لم يظهر الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله أية مقاومة، بل أبدو استعدادهم لاستسلام مقابل تأمين خروج آمن خارج العراق. ومع ذلك، قامت القوات المحاصرة للقصر بفتح النار، ولم تنج سوى زوجة عبد الإله من الموت بفضل اعتقاد الجيش بأنها قتلت<sup>(١٣)</sup>، تم دفن جثة الملك فيصل الثاني، بينما تم سحل جثة عبد الإله في الشارع وعرضها على العموم وتقطيعها بوحشية، ثم علقت ما تبقى منها على باب وزارة الدفاع. لم يتمكن الجيش من التخلص من نوري السعيد إلا بعد مرور يومين من اندلاع الثورة، حيث هرب واختفى، إلا أنه تم العثور عليه بعد تنكيته بتوب امرأة، وقد أقدم على الانتحار بإطلاق الرصاص على نفسه بمسدسه. تم نقل جثته إلى وزارة الدفاع ودفنها سراً في مقبرة الأعظمية، ثم قام بعض الأشخاص بنش قبره وإخراج الجثة وسحلها ثم حرقها<sup>(١٤)</sup>، وبهذا تم الإعلان عن إنشاء الجمهورية الذي وصف بأنها جمهورية الشعب التي يختارها، وأن العراق سيحتفظ بكيانه المستقل. بعد ذلك، بدأ عبد الكريم قاسم في تشكيل الحكومة التي ضمت عسكريين ومدنيين مستقلين والذين كانوا مناهضين للنظام السابق<sup>(١٥)</sup>.

ويعتقد العديد من المؤرخين أن هذا التحول لم يكن مجرد تغيير من نظام حاكم إلى آخر، بل كان محاولة جادة لتحقيق تغيير جذري في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة العراقية نفسها. وقفت وراء هذا التحول قوى رئيسية تمثلها الأفكار القومية العربية والأفكار الوحدوية التي تهدف إلى تحقيق طموحات العرب في تحقيق وحدتهم القومية<sup>(١٦)</sup>، إن النظام الجديد جاء بفكر يهدف إلى توزيع الأراضي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تساوي الفرص بين جميع العراقيين. أثارت هذه الثورة هزة عينية في الشرق الأوسط ودخلت في صراع مباشر مع القوى الاستعمارية والشاه الإيراني قاطع جلسات حلف بغداد حتى انسحب منه عام ١٩٥٩م. أصبحت العراق من الدول المناهضة لإسرائيل في المنطقة، وقامت بتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وباقي الدول الاشتراكية، كما هددت بالحكم الهاشمي في الأردن وأنهت الاتحاد معه<sup>(١٧)</sup>.



لقد تفاوتت ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه الثورة، حيث اعترفت الجمهورية العربية المتحدة بنظام الحكم الجديد في يومه الأول بعدما أمدها جمال عبد الناصر بكل المساعدات العسكرية الضرورية. ثم اعترف بها الاتحاد السوفيتي في اليوم التالي. وفيما عدا ذلك، قامت الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى لبنان في ١٥ يوليو لحماية نظام حكم كميل شمعون، خوفاً من الإطاحة بحكمه. كما نشرت بريطانيا قواتها في الأردن في ١٦ يوليو لحماية نظام حكم الملك حسين، مخذرة النظام الجديد في العراق من تغيير نظامه المحتمل<sup>(١٨)</sup>.

لقد اعتبر العديد من المؤرخين أن هناك عدة أسباب حقيقية لإنهيار نظام الحكم الملكي، ومن بينها<sup>(١٩)</sup>:

١. الديمقراطية الشكلية ونظام الحكم الموروث عن الدولة العثمانية.
  ٢. استحواد بريطانيا على ثروات البلد.
  ٣. سياسة التهميش للنخبة العراقية وخاصة الشباب.
  ٤. الفساد الذي اجتاح الحياة السياسية.
  ٥. ظهور جمال عبد الناصر كزعيم عربي بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.
  ٦. نمو وتطور الوعي القومي العربي الذي أصبح يمثل توجهها سياسياً قوياً يقاوم الطموحات الغربية.
  ٧. التداخل الاستعماري الجشع في استغلال ثروات المنطقة وخاصة العراق.
  ٨. انتشار الفكر الشيوعي في المنطقة ودوره في تقليص النفوذ الغربي فيها.
- المبحث الثاني: الموقف السياسي والعسكري لكل دولة في الحلف**
- أولاً- الموقف البريطاني:**

عندما وصلت رسالة السفارة في بغداد حول حدوث الثورة إلى لندن في الصباح الباكر من يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م<sup>(٢٠)</sup>، حرصت حكومتها على عقد اجتماعات سريعة لمناقشة الوضع في العراق وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط، وذلك للبحث عن وسائل تمكنها من التدخل في المنطقة لحماية مصالحها الحيوية هناك. وفي هذا الإطار، أصدرت الحكومة البريطانية توجيهات لأعضاء سفارتها في بغداد صباح اليوم نفسه بحرق جميع الوثائق السرية وقوائم العملاء داخل السفارة، خشية سقوطها في أيدي الثوار<sup>(٢١)</sup>، قطعت إتصالات السفير البريطاني (مايكل رايت) بحكومته في لندن في تمام الساعة التاسعة من صباح اليوم نفسه، بعد هجوم الثوار على السفارة، فأخذت الحكومة البريطانية تتابع تطور الأحداث عن طريق سفارتها العاملة في الشرق الأوسط وعن طريق السفارة الأمريكية في بغداد التي استمرت في إتصالاتها بحكومته وكذلك مع دول

حلف بغداد<sup>(٢٢)</sup>، اندلع الحريق في السفارة البريطانية بسبب حرق الوثائق السريّة فيها، وهناك إثنان من الروايات المحتملة. إما أن تكون صحيحة وتشير إلى وجود كمّيات كبيرة من الوثائق وحالة الارتباك التي تعرّض لها أفراد السفارة نظرًا للاضطراب الذي واجهوه للتخلّص منها، ممّا أدّى إلى إنتشار الحريق واشتعال النيران في السفارة. أو يمكن أن يُعزى هذا الأمر إلى تعرّض الثوّار للاعتداء على السفارة ممّا أدّى إلى نشوب الحريق.

وقادت هذه الحادثة السفير البريطاني إلى الانتقال إلى بغداد حيث قام بالاتصال بوزارة الدفاع العراقية لطلب لقاء زعيم الثورة. وتمّ ترشيح العقيد الركن دريد الدملوجي لمرافقته بواسطة فريق حماية تمّ تخصيصه من قبل الوزارة. وجرت هذه المقابلة في مبنى وزارة الدفاع واستمرت لمدة عشر دقائق فقط، بحضور عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف، بالإضافة إلى السفير البريطاني (مايكل رايت) وسكرتير السفارة سأمّ فول، الذي كان يجيد اللغة العربيّة بشكلٍ ممتازٍ وكان يسجلّ جميع الأحاديث التي دارت، بالإضافة إلى حضور المقدم خليل إبراهيم حسين الرّويعي الذي سجّل بدوره ما قاله السفير البريطاني وسلّمه إلى القادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف<sup>(٢٣)</sup>.

وعقدت الحكومة البريطانية اجتماعها الأول بعد اندلاع ثورة العراق في مساء يوم الإثنين ١٤ تموز ١٩٥٨م في تمام الساعة السابعة مساءً بتوقيت لندن. حضر الاجتماع جميع الوزراء بما في ذلك وزير الخارجية (سلوين لويدي). ترأّس رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلن) الاجتماع وبدأ وزير الخارجية بشرح المعلومات التي وردت إليه بشأن الثورة في العراق، وأشار إلى وقوع انقلاب عسكري في بغداد في صباح ذلك اليوم. وأضاف أنّ الرئيس اللبناني كميل شمعون أعلن نيته تقديم طلب للحصول على المساعدة العسكريّة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة والمملكة المتّحدة خلال الـ ٢٤ ساعة القادمة. وذكر أيضًا أنّ الولايات المتّحدة ترغب في تنفيذ عمليّة الإنزال في لبنان بمفردها دون مشاركة القوات البريطانيّة. وبعد انتهاء سلوين لويدي من كلمته، ناقش المجلس الموضوع ورأى أنّ الضّرورة تقتضي مشاركة بريطانيا مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة في عمليّة الإنزال<sup>(٢٤)</sup>، في تلك الليلة، قام رئيس الوزراء (ماكميلان) بالاتصال الهاتفيّ بالرئيس الأمريكيّ (آيزنهاور)، وفي حديثه أعرب عن قلقه الشديد من اندلاع الثورة، وأشار إلى عزم بلاده على التّدخل في لبنان بناء على طلب رئيسها كميل شمعون بقوله: " وقد طلب منّا الرئيس شمعون أن نتدخّل وقررنا تنفيذ الخطّة "<sup>(٢٥)</sup>، وفي مساء اليوم نفسه، استدعت الحكومة البريطانيّة وزير خارجيتها لينبّه الثوّار في العراق بأنهم يتحمّلون العبء الكامل لأيّ أدّى يُصيب الأرواح البريطانيّة أو الممتلكات الخاصّة بها<sup>(٢٦)</sup>.



وفي تلك الليلة أيضاً قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال مذكرة إلى جميع بعثاتها الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم. طلبت الوزارة من مسؤولي الحكومات التي يتعاملون معها أن يبلغوا بأن الولايات المتحدة قد تلقت طلباً من الحكومة اللبنانية الشرعية لنشر قوات أمريكية في أراضيها لفترة مؤقتة، وذلك لأن وجودهم سيساعد في الحفاظ على استقلال وسيادة لبنان. وأوضحت المذكرة أن سبب الطلب اللبناني يعود إلى الاضطرابات التي تشهدها البلاد، وما حدث في العراق حيث تم الإطاحة بالحكومة الشرعية من قبل أشخاص يتبعون عقيدة أجنبية. وجاء في المذكرة أيضاً أن الولايات المتحدة استجابت للطلب اللبناني وسوف ترسل قوات عسكرية يوم ١٥ يوليو. وطلبت الوزارة من السفراء ضرورة الدفاع عن حكوماتهم على أساس أنهم لم يرسلوا قواتهم إلى لبنان لحماية شخص معين، وإنما كان ذلك بدافع اعتقادهم بأن استمرار لبنان كدولة مستقلة يواجه خطراً بسبب الاعتداءات الخارجية<sup>(٢٧)</sup>.

تواصلت الحكومة البريطانية في عقد مجالسها السرية لمناقشة تطورات الأوضاع المشحونة في العراق، حيث عقدت ثلاث اجتماعات خلال يومي ١٤ و ١٥ من شهر يوليو. وفي هذه الجلسات المهمة، قام رئيس الوزراء البريطاني السيد هارولد ماكميلان بالاتصال بالرئيس الأمريكي السيد إيزنهاور مرتين، مُعبراً عن تعاونهما وتضامنهما في هذه الظروف الصعبة<sup>(٢٨)</sup>، وتلقت المملكة المتحدة طلباً من الملك حسين بن طلال ملك الأردن، يطلب فيه المساعدة العاجلة للحفاظ على نظامه الذي أصبح مهدداً بسبب سياسة وتكتيك جمال عبد الناصر. وقد رد إيزنهاور بأنه يجب على المملكة المتحدة أن تستعد للنحزك إلى الأردن بواسطة قوات المظليين. وأكد إيزنهاور لِمَاكملان أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتقديم أي مساعدة في الإمداد والتموين التي يحتاجها البريطانيون في عملية إنزال قواتهم في الأردن<sup>(٢٩)</sup>.

وفي اجتماع ثالث عقده مجلس الوزراء البريطاني في الخامس عشر من يوليو، أبلغ رئيس الوزراء أعضاء حكومته قائلاً: "فإننا نأمل بالاستناد إلى تعاون الولايات المتحدة في أية إجراءات يمكن أن تبرزها الضرورة لأجل حفظ الموقف في الأردن والعراق، وقد استنتجت بأن موقف الولايات المتحدة إزاء الأزمه في الشرق الأوسط وإزاء المقترحات البريطانية بصدد المعالجة بأنه كان مثيراً للإمال، وأعترف البريطانيون بأنهم لا يمكنهم بمفردهم إعطاء ضمانات بالمساعدة العسكرية لأية دولة التي تطلبها ما لم يكن هناك تأييد ودعم أمريكي، واحتمال تعرض بريطانيا إلى مخاطر جمة إذا ما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها بعد قليل من الاختلال للبنان فتنقى بريطانيا وحدها لمعالجة الوضع في العراق وغيره من دول المنطقة"<sup>(٣٠)</sup>.

وفي يوم الخامس عشر من شهر تموز، التقى السفير مايكل رايت في بغداد برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف بحضور وزير المالية محمد حديد. خلال الاجتماع طلب السفير البريطاني ضرورة تقديم تأكيدات رسمية من قبل الثوار للحكومة البريطانية بشأن ضمان سلامة المواطنين البريطانيين وممتلكاتهم. وقد وعد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بتلبية هذا الطلب<sup>(٣١)</sup>، وفعلاً عقدت حكومة الثورة اجتماعاً في نفس اليوم وأصدر المتحدث الرسمي بياناً موجهاً إلى جميع دول العالم. وبهذه الطريقة، قدمت حكومة الثورة تأكيداً للدول الغربية بشأن مصالحها ومصالح مواطنيها في العراق، بالإضافة إلى التزام النظام الجمهوري في العراق بجميع الاتفاقيات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة<sup>(٣٢)</sup>.

وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمتها الحكومة العراقية، قام السفيران البريطاني والأمريكي بمناقشة الوضع المحلي في بغداد والاحتمالات المتوقعة نتيجة للثورة. وقد قاموا بإرسال برقية من خلال السفارة الأمريكية في بغداد، حيث حافظوا على جهاز الإرسال سراً، على الرغم من منعهم من إرسال البرقيات إلى حكومتيهما في ١٥ يوليو وأكدت البرقية على ضرورة نشر قواتهما في المنطقة<sup>(٣٣)</sup>.

وفي يوم ١٧ تموز قامت القوات البريطانية بتنفيذ عملية هبوط في الأردن، وذلك بعد مرور يومين على الهبوط الأمريكي. تمت عملية الهبوط بواسطة قوات المظليين البريطانيين المكونة من (٢٢٠٠) جندي في مطار عمان، حيث قاموا بعبور الأجواء المحتلة في فلسطين بواسطة طائراتهم<sup>(٣٤)</sup>.

وقد عدّ النظام الجمهوري في العراق، بأن نشر القوات البريطانية والأمريكية في الأردن ولبنان كخطوة استعداد لغزو العراق. ومع ذلك، تلقى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم تأكيدات من السفارتين البريطانية والأمريكية في بغداد بأنهما لا تعترضان التدخل في الشؤون الداخلية للعراق. وأكد رئيس الوزراء بدوره أن حكومته تحترم التزامات العراق تجاه الدول الأجنبية، بما في ذلك الاتفاقيات النفطية، وتعهدت بتعويض الأضرار التي لحقت بالأملاك والمؤسسات الأجنبية<sup>(٣٥)</sup>، وقد تم تسليم مضمون هذا الأمر من قبل وزارة الخارجية العراقية في الثامن عشر من تموز إلى جميع البعثات الدبلوماسية في بغداد، حيث أكدت في مذكرتها أن ما حدث كان حركة داخلية تهدف إلى إنقاذ العراق من آفات الحكم الفاسد والرجعية<sup>(٣٦)</sup>.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان لم يكن مؤيداً للاستمرار في التدخل في العراق، وبدأ يُكرّر في إمكانية تحقيق توافق بريطاني عراقي مماثل لتفكير الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن يُظهر ذلك بوضوح من خلال قراءة البرقية التي تم

إرسالها إلى وزير الخارجية جون فوسنر دالاس والذي كان في واشنطن في ١٨ يوليو، والتي أشارت إلى: "أنا متأكد أنك قد شعرت بقلق كبير بصدد الأردن ولكن قرارنا قد تم بعد تفكير حذر جدًا في هذا الجانب، ونوقش مدة ثلاث ساعات في الوزارة أعتقد أننا تصرفنا بشكل جيد (إنزال القوات البريطانية) أنه لم يكن قرارًا أتخذ بوضوح ١٠٠% لكنه قرار توصلنا إليه بعد موازنة كبيرة بين الطروحات المقدمة والطروحات المضادة..."<sup>(٣٧)</sup>.

وفي يوم ٢٨ تموز عقد إجتماع لدُول حلف بغداد، وكانت من بين نتائجه الاعتراف بالنظام العراقي الجديد وضرورة اعتماد سياسة الانتظار والمراقبة بعد تقديم الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة. وإذا أبدت الحكومة العراقية رغبتها في الاستمرار في عضويتها في الحلف، فيجب أن تجرى محادثات إضافية<sup>(٣٨)</sup>، وفي ذات اليوم، قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال صيغة الاعتراف بالنظام العراقي الجديد إلى سفيرها في بغداد (مايكل رايت) والتي يتعين عليه تقديمها إلى السلطات العراقية، وفي الأول من شهر آب عام ١٩٥٨م، قدم السفير البريطاني اعترافًا رسميًا من حكومته إلى عبد الكريم قاسم، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في العراق، وذلك بحضور وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد<sup>(٣٩)</sup>.

#### ثانياً - الموقف التركي:

شكّلت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ في العراق كظاهرة مفاجئة للحكومة التركية ولباقي أعضاء دُول حلف بغداد، إذ تم إسقاط النظام الملكي في العراق والقضاء على معظم رموزها<sup>(٤٠)</sup>، وقد استقبلت الأوساط التركية الرسمية والشعبية بهدشة كبيرة أخبار الثورة في العراق، ولم تتمكن من اتخاذ موقف محدد أو التعبير عن رأي واضح نظراً لعدم إلمامها بالتفاصيل الجديدة في العراق. وقد أيدت الحكومة التركية منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة موقف الترقب والقلق تجاه ما حدث في العراق<sup>(٤١)</sup>، وجاء أول تعبير رسمي عن وجهة نظر الحكومة التركية بشأن ثورة العراق، بعد يوم واحد من إعلانها، عندما عقدت دُول حلف شمال الأطلسي الناتو اجتماعها في ١٥ تموز ١٩٥٨م، استجابة لطلب الوفد الأمريكي لدراسة الأوضاع بعد الثورة. وتحدث خلال الاجتماع سليم سارير، مندوب تركيا، حيث أشار إلى أن المسؤولية عما حدث في العراق تقع على عاتق الدول الغربية، التي فشلت في دعم وتأييد دُول حلف بغداد. واقترح على الدول الغربية عدم الاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق، وأن يقوم سفرائها في بغداد بتقديم أوراق اعتمادهم إلى الملك حسين بوصفه رئيس الاتحاد العربي الهاشمي. ونبه المندوب التركي على دور العناصر الشيوعية الفعالة في الثورة، لكنه أضاف قائلاً: "إن لا يبدو واضحاً فيما إذا كانوا هم أم الجمهورية العربية المتحدة المحرك الأساس وراء قيام الثورة"<sup>(٤٢)</sup>.

ويمكن أن يكون أول رد فعل رسمي مُعلن من قبل الحكومة التركيّة جاء من خلال تصريح وزير الخارجية التركيّ فطين رُشدي زورلو في المؤتمر الصحفيّ الذي عُقد في أنقرة في ١٧ يوليو ١٩٥٨م، وذلك كردّ على سؤال حول تلقيّ تركيا مذكرة من الحكومة العراقيّة الجديدة تُعلن فيها انسحاب العراق من حلف بغداد حيث قال: " بالنسبة لنا لا يمكن بحث موضوع الحكومة العراقيّة الجديدة وأنّ رئيس الاتحاد العراقيّ الأزديّ اليوم هو الملك حسين وأنّ الحكومة الشّرعيّة هي تلك الحكومة التي تحت إداره الملك حسين وإنّ تركيا غير مُستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق" (٤٣).

كما عملت وسائل الإعلام التركيّة على نشر أخبار مُفبركة وشائعات غير صحيحة حول الأحداث في العراق، حيث تدعي أنّ ردّ الفعل المُضاد للثورة بدأ ينتشر في عدّة مناطق في العراق، وأنّ بعض وحدات الجيش العراقيّ ترفض الامتثال لأوامر قادة الثورة، وأنّه تمّ وقوع اشتباكات بين وحدات عسكريّة مؤيدة ومعارضة للثورة (٤٤).

وناقشت الدول الأعضاء في حلف بغداد، خلال إجتماعها في إسطنبول، الإجراءات التي ترونها ضرورية لمواجهة الثورة في العراق. وقد قاموا بإرسال رسالة سريعة إلى الرئيس الأمريكيّ إيزنهاور، يُشيدون فيها بسرعة الخطوات التي إتخذتها القوات البحريّة الأمريكيّة في إرسالها إلى لبنان في ١٥ تموز، ويعتبرونها تعزيزاً لمواقع بلدانهم. كما قرّرت تركيا التّدخل العسكريّ للإطاحة بالنظام الحاكم الجديد في العراق والقضاء على الثورة هناك. وأعلنت وزارة الدفاع التركيّة عن خطة لتنفيذ ذلك دون علم أو موافقة المجلس الوطنيّ التركيّ، وهي فكرة اقترحتها الكيان الصهيونيّ على الحكومة التركيّة، موضحاً لها عن مخطط كبير يعتزم الدول الغربيّة والكيان الصهيونيّ تنفيذه ضدّ أقطار المشرق العربيّ في حال قبول إيران وتركيا المشاركة فيه (٤٥)، ومؤكداً أنّ نظامي الحكم في الأردن ولبنان سيتم ضمانهما من قبل المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وأنّ إسرائيل ستعمل على تفكيك الوحدة بين مصر وسوريا. وبالتالي يجب أن تُشارك تركيا وإيران في إعادة النّظام الملكيّ إلى العراق (٤٦)، وأكد وزير الخارجية التركيّ، عدنان مندريس، للسفير العراقيّ في أنقرة، نجيب الراوي، بأنّ تركيا ستقوم بالتوجّه نحو العراق للتّدخل والمساعدة بتنفيذاً لبندو إتفاقيّة حلف بغداد (٤٧).

وكانت الاستراتيجية العسكريّة التركيّة تتضمّن الاستيلاء على الجزء الشماليّ من الأراضي العراقيّة، وقد تمّ تجميع ثلاثة فرق عسكريّة على الحدود مع العراق لهذا الغرض. ومع ذلك أعلنت تركيا أنّها لن تقوم بأيّ عمل عسكريّ مُنفرد بدون مساعدة من دول حلف بغداد، التي أعلنت أيضاً ضرورة نقل مقرّها من بغداد إلى أنقرة (٤٨).

في ١٨ تموز ١٩٥٨م، وصل مبعوث إسرائيلي إلى أنقرة بناء على طلب الحكومة التركية لمزيد من التشاور. قدّم المبعوث مشروع حلف إقليمي يضم تركيا وإيران وإثيوبيا والكيان الصهيوني للمسؤولين الأتراك. تمّ تحديد اجتماع سرّي لهذا الغرض في أنقرة بين رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس ورئيس الكيان الصهيوني ديفيد بن غوريون. عند وصول بن غوريون إلى أنقرة مع وفد صهيوني كبير، أجرى مباحثات مع القادة التركيين في ٢٤ تموز تركّزت على كيفية مقاومة احتمال انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة<sup>(٤٩)</sup>.

وفي ردها على المذكرة السوفيتية في ٢٢ تموز ١٩٥٨م، أوضحت الحكومة التركية أنّ أعمالها هي ذات طابع دفاعي، ممّا دفع الحكومة السوفيتية إلى توجيه مذكرة ثانية للحكومة التركية في ٢٤ تموز ١٩٥٨م حذرت فيها من أي عمل عسكري تقوم به تركيا ضدّ العراق، وأشارت المذكرة السوفيتية إلى أنّ تركيا ستتحمل المسؤولية عن أي عمل عدائي يقوم به ضدّ النظام الجديد في العراق<sup>(٥٠)</sup>.

وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة، استمرت تركيا في تنفيذ سياستها تجاه العراق من خلال نقل قواتها نحو الجنوب باتجاه البلاد. وقد أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، مطالبة إياها بتوفير غطاء جويّ لدعم تحرك القوات التركية<sup>(٥١)</sup>.

وفي يوم ١٨ تموز، تمّ التوصل إلى إتفاق بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعدم تشجيع تركيا على القيام بأيّ أعمال ضدّ العراق. تمّ إبلاغ السفيرين البريطاني والأمريكي في أنقرة لأعضاء مجلس دول حلف بغداد في نفس اليوم، حيث طالبوا بعدم القيام بأيّ أعمال ضدّ النظام الجمهوري في العراق بعد تقديمه ضمانات كافية لاحترام المواثيق الاقتصادية، وخاصّة تلك المتعلقة بالنفط، والتزامه بموجب الاتفاقيات المبرمة في هذا الصدد<sup>(٥٢)</sup>.

وقد أرسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور رسالة تطمين إلى رؤساء تركيا وإيران وباكستان، حيث أكد فيها: "أنّه يعرف أسباب قلقهم بشأن الخطر السوفيتي على الشرق الأوسط ولكننا لا نملك حتى هذه اللحظة أيّ دليل يجعل لهذا القلق أسباب حقيقية، وعلى أية حال فإنّ الإجراءات الحاسمة التي قامت بها الولايات المتحدة في لبنان والمملكة المتحدة في الأردن كفيلة بأن تظهر الأصدقاء الغرب مدى الحزم الذي يمكن أن يواجه به أيّ تهديد"<sup>(٥٣)</sup>.

وبالتالي، تمّ منع الحلفاء الذين يقودهم الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ تركيا لهذا العمل العسكري الخطير ضدّ العراق<sup>(٥٤)</sup>، وتلاشى التّحمس التركي تدريجياً لفكرة غزو العراق، وذلك بعد التوافق بين وزير الخارجية ووزير الدفاع ورؤساء الأركان في الولايات المتحدة وبريطانيا بأنّ العمل العسكري التركي لّا يمتّ للحكمة بصله، وتبيّن ذلك من خلال البرقية التي أرسلت

إلى الحكومة التركية والتي أكدت أن التدخل العسكري التركي سيكون حافزاً لدعوة الاتحاد السوفيتي للتدخل في العراق، وأن الاتحاد السوفيتي سيتدخل بمبررات وحجج مشابهة لتدخل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الأردن ولبنان<sup>(٥٥)</sup>، وقد ينجم عن ذلك عواقب محرجة قد تثير معارضة شديدة في منظمة الأمم المتحدة، وقد يؤدي إلى تفكك حلف شمال الأطلسي وتهديد أمن حكومتي فرنسا وألمانيا. وقد عبرت الحكومتان عن مخاوفهما من تداعيات هجومه على العراق، وأكدت الرسالة المخاوف المترتبة على التدخل العسكري، حيث ستتأثر المصالح البريطانية والأمريكية سلباً في منطقة الخليج العربي<sup>(٥٦)</sup>.

ومن المرجح أن يؤثر الموقف السلبي للحكومة التركية وتحركاتها المريبة، على الصاعدين الإقليمي والدولي، معارضة قوية ضد الحكومة الثورية في العراق ونظام حكمه الجديد. ومن المتوقع أن تكون هذه المعارضة خاصة من قبل حزب الشعب الجمهوري، الذي يُعتبر واحداً من أقوى أحزاب المعارضة<sup>(٥٧)</sup>، وفي الوقت نفسه ظهرت منشورات سرية تحت اسم لجنة التحرير الوطني وزعت في مناطق مختلفة من أنقرة. تضمنت هذه المنشورات نقداً شديداً للسياسة الخارجية التركية لحكومة مندريس ودعوة حزب الشعب الجمهوري إلى الثورة من أجل إسقاطها. وعلى إثر ذلك، قامت السلطات الأمنية التركية بإجراء تحقيقات مع بعض أعضاء حزب الشعب المعارض والصحفيين العاملين في صحف الأحزاب المعارضة. وشملت هذه التحقيقات الطلاب العراقيين الدارسين في تركيا، وتم اعتقال أحدهم. وبسبب ذلك، اتصلت السفارة العراقية بالسلطات الأمنية التركية للاستفسار عن أسباب إتخاذ هذه الإجراءات ضد الطلاب العراقيين. وأجابت السلطات الأمنية التركية بأن إجراءاتها شملت العراقيين وغير العراقيين<sup>(٥٨)</sup>.

عقد المجلس الوطني التركي الكبير جلسة طارئة في ٢٦ تموز ١٩٥٨م بناءً على طلب أحزاب المعارضة التركية لدراسة التطورات الجديدة في العراق. وفي هذه الجلسة، ألقى وزير الداخلية ووزير الخارجية التركي وكالة (نامق كديك) كلمة حول أحداث الثورة في العراق وعلاقة حكومته بالوضع الجديد، دون الإشارة إلى موقف الحكومة التركية المحدد من النظام الجديد للحكم في العراق<sup>(٥٩)</sup>.

بعد تهدئة الأوضاع السياسية في العراق، لاحظنا تغيراً في لهجة ومواقف الصحافة التركية تجاه الثورة. بدأت الصحافة بنشر الأخبار التي تشير إلى استقرار الوضع الأمني في العراق وتطوراته الطبيعية. كما نشرت الصحافة التركية بيانات قدمتها السفارة العراقية في أنقرة، توضح أهداف الثورة في العراق وتؤكد أن الحركة الوطنية التي نشأت داخل البلاد تحظى بتأييد الشعب، وتؤكد التزام العراق بعهوده والتزاماته الدولية<sup>(٦٠)</sup>.



نتيجة للضغوط التي تعرضت لها الحكومة التركية من قبل قوى المعارضة الداخلية، وفشلها في إقناع الغرب ودول حلف بغداد بخطط التدخل العسكري ضد نظام الحكم الجديد في العراق، وبعد اعتراف كل من بريطانيا وباكستان، الدول الأعضاء في حلف بغداد، بالحكومة العراقية الجديدة، تم الإعلان عن اعتراف الحكومة التركية بحكومة الثورة في العراق. تم اتخاذ هذا القرار خشية من أن يؤدي عدم الاعتراف إلى إلحاق الضرر بمصالح تركيا وتاريخ علاقاتها مع الدول العربية، وإفساح المجال أمام تعزيز نفوذ الاتحاد السوفيتي بشكل متزايد في المنطقة<sup>(٦١)</sup>.

وبهذه الطريقة، قدم السفير التركي في بغداد بهجت اكرمان اعترافاً رسمياً من حكومتها بحكومة الجمهورية العراقية إلى وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد في ٣١ تموز ١٩٥٨. وعلى الرغم من اعتراف الحكومة التركية بالنظام الجديد في العراق، إلا أن عدنان مندريس رئيس الوزراء وحزبه الديمقراطي الحاكم لم يتمكنوا من تجاوز موقفهم السابق من عدم الارتياح والرضا لما حدث في العراق. وقد رد عبد الكريم قاسم على الاعتراف التركي بقوله: "إننا نؤمن بأن مصدر اعتراف تركيا بالجمهورية العراقية هو الشعب التركي"<sup>(٦٢)</sup>.

أمّا فيما يتعلق بموقف تركيا من قضية انسحاب العراق من حلف بغداد، فإننا لا يمكننا تجاهل الحقيقة، حيث أكدنا أن قضية انسحاب العراق من حلف بغداد هي واحدة من الأهداف التي انتق عليها الضباط الأحرار قبل الثورة. جاءت أول بيان للثورة مؤكداً التمسك بقرارات مؤتمر باندونغ التي تشمل سياسة الحياد الإيجابي ورفض سياسة الانحياز، وهذا يشير ضمناً إلى الانسحاب من الحلف. ومع ذلك، لم يعلن الثوار ذلك رسمياً ولم يحضروا اجتماع دول الحلف. وكانت قيادة الثورة غير متسارعة في الإعلان عن الانسحاب من الحلف، حرصاً منها على ضمان عدم تدخل دول الحلف ضد الثورة، خاصة بعد وصول القوات الأمريكية إلى لبنان والقوات البريطانية إلى الأردن، وكذلك لتشجيع دول الحلف على الاعتراف بالحكم الجمهوري وعدم إثارة الغرب ضده<sup>(٦٣)</sup>.

وقد قامت الحكومة العراقية بإصدار بيان يُعبّر عن سياستها تجاه تركيا بعد إعلان العراق انسحابه من حلف بغداد. وفي هذا السياق، استقبل وزير الخارجية العراقي هاشم جواد السفير التركي بهجت اكرمان في بغداد بمناسبة انتهاء فترة عمله، حيث تمت مناقشة العلاقات العراقية التركية. وبعد ذلك استقبل عبد الكريم قاسم السفير التركي الجديد فؤاد بايزرام أوغلو، وتمت مناقشة العلاقات الجارية والروابط القوية بين العراق وتركيا. وقد شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً بعد مشاركة الحكومة التركية في احتفالات الذكرى الأولى لثورة الرابع عشر من تموز، حيث شمل

الوفد الذي حضر الاحتفالات السفير التركي الجديد وبعض المسؤولين في وزارتي الخارجية والإعلام التركي<sup>(٦٤)</sup>.

### ثالثاً- الموقف الإيراني:

في عام ١٩٥٨، شهدت العراق ثورة ١٤ تموز، وأعلن النظام الجمهوري الجديد في بيانه التمسك بوحدة التراب العراقي والعلاقات الأخوية مع الدول العربية والإسلامية واحترام الاتفاقيات والمعاهدات. وكانت إيران والعراق عضوين في حلف بغداد، وبالتالي أدت ثورة ١٤ تموز إلى إطاحة حليف إيران. وفي كتابه، يقول نذير فنصه أن رئيس جهاز المخابرات الإيراني السافاك قد أرسل إلى الوصي عبد الإله أثناء رحلته في تركيا لإبلاغه بأنهم حصلوا على معلومات تشير إلى حدوث ثورة في العراق، وطلب منه عدم العودة إلى العراق، لكن الوصي رفض ذلك<sup>(٦٥)</sup>.

وكانت إيران تخشى من امتداد التيار الثوري إلى أراضيها، وذلك بعد وقوع ثورة في مصر في عام ١٩٥٢م، وتأسيس الاتحاد بين مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨م. ولذلك كانت إيران تشعر بالقلق تجاه الثورة في العراق. وفي ٣٠ تموز أقرت إيران بنظام الجمهورية في العراق بعد اجتماعات حلف بغداد في ٢٨ تموز ١٩٥٨م. وقد قدم السفير الإيراني في بغداد اعتراف حكومته إلى وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد في بغداد في ٣٠ تموز ١٩٥٨م<sup>(٦٦)</sup>، وعلى الرغم من أن إيران اعترفت بالثورة العراقية، إلا أنها استأنفت أعمالها العدوانية وأحدثت مشاكل للحكومة العراقية. يأتي ذلك في إطار محاولتها استغلال مرحلة عدم الاستقرار السياسي التي يمر بها العراق بعد قيام النظام الجمهوري. فقد قامت إيران بتجاوزات عديدة على المخافر الحدودية وتوغلت داخل الأراضي العراقية، وارتكبت تجاوزات على مياه الأنهار التي تمر داخل العراق، متنافية بذلك مع القواعد والاتفاقيات الثنائية بين البلدين<sup>(٦٧)</sup>.

وقد استندت الحكومة الإيرانية على مبررات متعددة لإثارة المشاكل مع العراق، على الرغم من اعترافها بالنظام الجمهوري في العراق في ٣٠ تموز ١٩٥٨م. وفي الأول من أيلول ١٩٥٨م، أبدت اعتراضها للحكومة العراقية بزعم تغييرها لتشكيلة خبراء ميناء البصرة واستخدامها خبراء سوفيت في الميناء، وتعتبر هذه الحالة تغييراً في الوضع السائد منذ عقد معاهدة عام ١٩٣٧م، وقد تم الطلب بسرعة إشعارها بتشكيل لجنة مشتركة لإدارة شط العرب وفقاً للمادة الخامسة من المعاهدة، وعدم اتخاذ أي قرار بشأن إدارة شط العرب إلا بعد التوافق بين الطرفين. واقترحت استخدام خبراء من دول صغيرة بدلاً من خبراء الاتحاد السوفيتي الذين استخدمهم العراق في ميناء البصرة<sup>(٦٨)</sup>، وفي وثيقة رسمية قدمتها الحكومة العراقية إلى الحكومة الإيرانية في الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٥٨م، أعرب وزير الخارجية العراقي عن مطالبة العراق المستمرة بحل

قضايا الحدود وتنفيذ إتفاقيات الحدود منذ عام ١٩١٣م، والتعامل غير المنصف للعراق فيما يتعلق بالأنهار الحدودية المشتركة، وعدم قيام الحكومة الصديقة إيران بسداد رسوم الميناء وتجاوز طائراتها بشكل متكرر منذ إعلان الجمهورية<sup>(٦٩)</sup>.

إذ وجهت الحكومة الإيرانية مذكرة إلى الحكومة العراقية لتشكيل لجنة لعقد إتفاقية لصيانة وتحسين الملاحة في شط العرب في ٢٥ أيلول ١٩٥٨م. ونظرًا للظروف التي كان يمر بها العراق في تلك المرحلة، فقد تأخر الرد العراقي، وبالتالي قامت الحكومة الإيرانية بتقديم مذكرة أخرى للعراق تهدده فيها باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين مصالحها. ونتج عن ذلك توتر في العلاقات بين البلدين وتحشيد إيران قواتها على شط العرب<sup>(٧٠)</sup>.

وفي مذكرة أخرى تم تقديمها في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨م، اتهمت إيران الحكومة العراقية بأن الإجراءات الفزدية التي إتخذتها في شط العرب تتعارض مع نصوص معاهدة الحدود وبروتوكولات عام ١٩٣٧، واستخدم الخبراء السوفيت في إدارة الميناء وتفتيش القوارب والسفن الإيرانية. وفي مذكرة أخرى، طلبت إيران تشكيل لجنة خاصة وتسوية الأمور المتعلقة بشط العرب قبل السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨م. وفي حالة عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة حتى هذا التاريخ، ستحتفظ إيران بحقها في إتخاذ جميع الخطوات التي تراها ضرورية لتأمين مصالحها<sup>(٧١)</sup>. ومع ذلك، قامت الحكومة العراقية بالرد في مذكرتها في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٥٨م على المذكرة الإيرانية، حيث أشارت إلى أن تفتيش السفن والبواخر الإيرانية تم بسبب رؤسوها في المياه العراقية وحملها للمفرقات التي تستدعي التفتيش. وأكدت أن معاهدة عام ١٩٣٧م لا تنص على تشكيل لجنة مشتركة، بل تنص على تشكيل لجنة لتحديد الحدود، وأن المعاهدة والبروتوكول الملحق بها لم يشترطان الحصول على موافقة مسبقة من إيران بشأن أي مسائل تتعلق بالأعمال المنجزة والعوائد المجبة والتدابير الأخرى، وبناءً على ذلك؛ فإن إحتجاج إيران على استخدام العراق لخبراء أجانب في إدارة الميناء يُعتبر غير قانوني من وجهة نظر إيران<sup>(٧٢)</sup>.

ومما قام به العراق هو مجرد تنفيذ لإختصاصاته الداخلية ومظهر لسيادته، وبالرغم من حرصه الشديد على تعزيز وتقدير العلاقات الودية وحسن الجوار، إلا أنه لا يمكنه قبول تدخل أي جهة أجنبية في شؤونه الداخلية. ولا شك أن إيران كانت تضغط على العراق لإجراء مفاوضات حول شط العرب، وذلك بسبب رغبتها في تقسيم حقوق السيادة العراقية على شط العرب، حيث كانت إدارة ميناء البصرة تتولى شؤون الملاحة، في حين أن العراق كان يضغط لحل مشاكل الحدود البرية والأنهار الحدودية بعد أن قامت السلطات الإيرانية بتغيير مسار نهر

الوند من قصر شيرين إلى خسروي، قدّمت الحكومة العراقية مذكرةً إلى السفارة الإيرانية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٨م، طالبت وقف المشروع فوراً وانتظار التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة تقسيم مياه الأنهار الحدودية وفقاً لمبدأ الحفاظ على الوضع الحالي الذي تم الاتفاق عليه. ومع ذلك، ردت الحكومة الإيرانية بأن تصرفها داخلياً ومن حقها اتخاذ القرار بشأنه وأن هذا لا يعد من قضايا الحدود<sup>(٧٣)</sup>.

وفي تشرين الثاني ١٩٥٨، أعلن الشاه محمد رضا بهلوي، في مؤتمر صحفي في طهران، عن عدم اعتراف بلاده بمعاهدة عام ١٩٣٧ وأعرّب عن رغبته في إلغائها<sup>(٧٤)</sup>، وفي أيار ١٩٥٩، أعلنت الحكومة الإيرانية للحكومة العراقية عبر سفارتها في بغداد أنها قد أعلنت خسرو آباد ميناء إيرانياً، وطلبت من الحكومة العراقية الاعتراف به. ولكن الحكومة العراقية ردت على ذلك بأن خسرو آباد لا يصلح أن يكون ميناء بحرياً من الناحيتين الفنية والقانونية. وأوضحت الحكومة العراقية في ردها المكتوب أن حدود العراق تمتد عموماً من شط العرب حتى المستوى المنخفض للمياه في الضفة الإيرانية، وذلك وفقاً لاتفاقيات الحدود. وأن حدود العراق في خسرو آباد تشمل جميع مياه شط العرب حتى المستوى المنخفض في الجانب الإيراني. وبالتالي، لا يجوز إنشاء ميناء إيراني لأن مياهه تعتبر منطقة عراقية تحت السيادة العراقية<sup>(٧٥)</sup>.

واستمرت إيران في الالتزام بموقفها غير القانوني بشأن ميناء خسرو آباد الإيراني، حيث تواصلت رؤس السفن الإيرانية التابعة لشركة الأنجلو-فارسية النفطية هناك، برفقة زوارق إيرانية مسلحة، دون الحصول على موافقة السلطات العراقية في الموانئ ودون استدعاء مرشد عراقي<sup>(٧٦)</sup>.

في كانون الأول ١٩٥٩م، ألقى وزير الخارجية الإيراني خطاباً في البرلمان الإيراني، حيث أعلن أن الحدود بين العراق وإيران في شط العرب يجب أن تتبع خط التالوك، وأن بلاده لا تعترف بمعاهدة عام ١٩٣٧م، وفي ٢٩ كانون الأول ١٩٥٩م، صرح وزير الخارجية العراقي عبد الجبار الجومرد بأن<sup>(٧٧)</sup>:

١. تسعى الحكومة العراقية جاهدة لحل النزاعات مع إيران بوسائل سلمية مباشرة وغير مباشرة، وفي حالة الضرورة، ستعرض القضية على الأمم المتحدة أو أي هيئة دولية أخرى للوصول إلى حل إيجابي للمشكلة.

٢. يأخذ العراق في الاعتبار العلاقات الطيبة مع جيرانه ويعمل على تعزيزها بناءً على الروابط التاريخية والمصالح المتبادلة.

٣. يلتزم العراق بحقوقه ويدافع عنها بأقصى قدر ممكن، ويقاوم أي عدوان يتعرض له بكل الوسائل المشروعة.

وفي آب ١٩٦٠م، أنشأت الحكومة الإيرانية مديرية للموانئ في عبادان، وتم تكليف هذه المديرية بمسؤولية توجيه السفن في الميناء بدلا من الدلالة التي كان يقوم بها المرشدين العراقيين. وردت مديرية الموانئ العراقية بأنها طرف في تنفيذ معاهدة عام ١٩٣٧م، وأوضحت أن واجب ربانة عبادان لا يقتصر على المياه الإيرانية، وبالتالي فإن الحكومة الإيرانية مَحَوْلَةٌ بِاتِّخَاذِ أَيِّ إِجْرَاءَاتٍ تَرَاهَا مُنَاسِبَةً لِمِيَاهِهَا الْإِقْلِيمِيَّةِ، وَلَدَيْهَا حُرِيَّةٌ فِي مَنَعِ الْمُرْشِدِينَ الْعِرَاقِيِّينَ مِنْ قِيَادَةِ نَاقَلَاتِ النَّفْطِ فِي عِبَادَانَ عِنْدَ دُخُولِهَا وَمَغَادِرَتِهَا شَطِّ الْعَرَبِ<sup>(٧٨)</sup>.

وبعد مُقَاوَمَةِ الْجَانِبِ الْإِيرَانِيِّ، قَرَّرَتِ الْحُكُومَةُ الْعِرَاقِيَّةُ إِتِّخَاذَ مَوْقِفٍ مُشَابِهٍ عَنْ طَرِيقِ مَنَعِ تَرْوِيدِ الْبُوَاخِرِ وَالنَّاقَلَاتِ الَّتِي تَسْتُخْدَمُ رِبَابِنَةَ إِيرَانِيِّينَ بِرِبَابِنَةِ نَهْرَيْنِ عِرَاقِيِّينَ. وَقَدْ أَعْلَنَتِ الْحُكُومَةُ هَذَا الْقَرَارَ لِجَمِيعِ وُكُلَاءِ شَرَكَاتِ الشَّحْنِ فِي ٣٠ آبَ ١٩٦٠م. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، اسْتَمَرَّتْ إِيرَانُ فِي إِنْتِهَاكِ الْمَوَاقِفِ وَالْمُعَاهَدَاتِ، حَيْثُ أَعْلَنَتِ فِي شَبَاطِ ١٩٦١م عَنْ نِيَّتِهَا مُمَارَسَةَ رِبَابِنَةِ الْمِيْنَاءِ. وَسَبَبَ ذَلِكَ قَامَتِ مُدِيرِيَّةُ الْمَوَانِئِ الْعِرَاقِيَّةُ بِإِعَادَةِ إِصْدَارِ مَنْشُورِهَا السَّابِقِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى رَفْضِ وُكُلَاءِ الشَّرَكَاتِ وَرِبَابِنَةِ الْبُوَاخِرِ اسْتِخْدَامَ رِبَابِنَةَ إِيرَانِيِّينَ، وَفَضَّلُوا التَّوَقُّفَ حَتَّى يَتِمَّ التَّوَصُّلُ إِلَى حَلِّ لِهَذِهِ الْمَشْكَلَةِ بَيْنَ الْحُكُومَتَيْنِ الْعِرَاقِيَّةِ وَالْإِيرَانِيَّةِ<sup>(٧٩)</sup>.

اسْتَمَرَّتْ هَذِهِ الْمَشْكَلَةُ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَإِيرَانَ حَتَّى نَجَحَ الْعِرَاقُ فِي إِقْنَاعِ إِيرَانَ بِالْمَشَارَكَةِ فِي مُمَافِضَاتٍ لِحَلِّ الْقَضَايَا الْعَالِقَةِ، وَتَمَّ التَّوَقُّعُ عَلَى إِتِّفَاقٍ مَبْدَئِيِّ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ فِي بَغْدَادِ فِي عَامِ ١٩٦١م. وَمَعَ ذَلِكَ، أْبْلَغَتْ وَزَارَةُ الْخَارِجِيَّةِ الْإِيرَانِيَّةُ السَّفَارَةَ الْعِرَاقِيَّةَ فِي طَهْرَانَ فِي مَآيْسِ ١٩٦١م بِضُرُورَةِ تَأْجِيلِ الْمَحَادَثَاتِ بِسَبَبِ الْأَوْضَاعِ الدَّاخِلِيَّةِ فِي إِيرَانَ، وَلَمْ يَتِمَّ اسْتِنْفَافُ الْمَحَادَثَاتِ بَيْنَ الْجَانِبَيْنِ إِلَّا فِي شَبَاطِ ١٩٦٤م، إِذْ تَمَّتْ زِيَارَةٌ وَفَدٌ عِرَاقِيٌّ إِلَى طَهْرَانَ، حَيْثُ تَمَّ التَّوَصُّلُ إِلَى قَرَارِ بَزِيَارَةِ وَزِيرِ الْخَارِجِيَّةِ الْإِيرَانِيِّ لِلْعِرَاقِ. فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ ١٩٦٦، وَصَلَ وَفْدٌ إِيرَانِيٌّ إِلَى بَغْدَادِ بِرِئَاسَةِ وَزِيرِ الْخَارِجِيَّةِ الْإِيرَانِيِّ السَّيِّدِ أَرَامَ، وَتَمَّ عَقْدُ عِدَّةِ إِجْتِمَاعَاتٍ بَيْنَ الْجَانِبَيْنِ، وَلَكِنَهَا لَمْ تُؤَدِّي إِلَى نَتَائِجٍ جَدِيدَةٍ. فِي نِهَآيَةِ الزِّيَارَةِ، صَدَرَ بَيَانٌ مُشْتَرَكٌ يَدْعَمُ اسْتِمْرَارَ الْمَحَادَثَاتِ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى حَلِّ بَشْأَنِ الْأَنْهَارِ الْحُدُودِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ<sup>(٨٠)</sup>.

رَابِعاً - الْمَوْقِفُ الْبَاكِسْتَانِي:

كَانَتْ بَاكِسْتَانُ عَضْوَةً فِي حِلْفِ بَغْدَادِ، وَلَكِنَهَا أَعْلَنَتْ إِعْتِرَافَهَا بِالثُّورَةِ الْعِرَاقِيَّةِ فِي ٣٠ تَمُوزِ ١٩٥٨، وَاتَّخَذَتْ مَوْقِفًا مُمَآثِلًا لِذَلِكَ فِي حِلْفِ بَغْدَادِ. كَمَا أَعْلَنَتْ مَوْقِفَهَا الدَّاعِمَ لِلْحَقِّ الْعَرَبِيِّ فِي فِلَسْطِينَ، وَذَلِكَ بِنَاءٍ عَلَى الرُّوَاطِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تَرْتَبُطُهَا بِالذُّولِ الْعَرَبِيَّةِ. بِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ،

قامت باكستان بدعم كِفاح الجزائر في المحافل الدوليّة، ممّا دفع الحكومة العراقيّة إلى اتّخاذ مَوْقف يَنمَاشي مع سياستها، حيث أيدت العراق حقّ تقرير المصير لشعب كشمير، وهو ما طالبت به باكستان. وقد تمّ عقد العديد من الاتفاقيات التجاريّة بين البلدين<sup>(١)</sup>.

### الخاتمة

يَنلَخَص مَوْقفُ دُولِ حِلْفِ بَغْدَادِ مِنْ ثَوْرَةِ ١٤ تَمُوزَ ١٩٥٨م فِي بَدَايَةِ الْأَمْرِ عِنْدَ قِيَامِ الثَّوْرَةِ إِذْ كَانَ مُعَرَّرًا اِنْعِقَادَ مَجْلِسِ دُولِ حِلْفِ بَغْدَادِ عَلَى مُسْتَوَى رُؤَسَاءِ الْحُكُومَاتِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فِي إِسْطَنْبُولِ فَحَالَتْ الثَّوْرَةُ دُونَ ذَلِكَ وَقَدْ أَصْدَرَتِ الدُّوَلُ الْأَعْضَاءُ فِي الْحِلْفِ وَعَلَى رَأْسِهَا تُرْكِيَا بَيَانًا اسْتَنْكَرَتْ فِيهِ أَحْدَاثُ الثَّوْرَةِ وَاتَّهَمَتْهَا بِأَنَّهَا تَعْمَلُ بِوَحْيٍ مِنْ دُولٍ أجنبيّة، وَفِي اجْتِمَاعِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْحِلْفِ (تُرْكِيَا، إِيْرَان، بَاكِسْتَان) أَعْلَنُوا فِي بَيَانٍ لَهُمْ عَن حُزْنِهِمُ الْعَمِيقِ لِمَقْتَلِ الْأُسْرَةِ الْحَاكِمَةِ وَثَوْرِي السَّعِيدِ وَبَعَثُوا بِتَعَارِيهِمْ إِلَى دُوِيهِمْ كَمَا أَعْلَنُوا أَسْفُهُمْ لِعَوْدَةِ هَذِهِ الْبَرْبَرِيَّةِ وَقَرَّرُوا أَنْ يَدْعُمُوا بِكُلِّ الْوَسَائِلِ الْمُمْكِنَةِ كُلَّ التَّدَابِيرِ الَّتِي سَتَتَّخِذُ لِقَطْعِ دَابِرِ هَذَا السَّطْوِ الدَّوْلِيِّ فِي الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ.

أَمَّا عَن مَوْقفِ حُكُومَةِ الثَّوْرَةِ مِنْ حِلْفِ بَغْدَادِ فَقَدْ أَعْلَنَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ قَاسِمٌ مِنْ خِلَالِ لِقَاءِ صَحْفِيٍّ عَقَدَ فِي ٢٦ تَمُوزَ ١٩٥٨م حِينَ سُئِلَ عَن مَوْقفِهِ وَسِيَاسَتِهِ تَجَاهَ هَذَا الْحِلْفِ فَلَمْ يَجِبْ إِجَابَةً مُبَاشِرَةً وَلَكِنَّهُ قَالَ: (إِنَّ دُولَ حِلْفِ بَغْدَادِ لَمْ تَعْتَرِفْ بِالْعَهْدِ الْجَدِيدِ بَعْدُ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الْوَقْتُ وَلَا الْمَكَانُ لِمُنَاقَشَةِ هَذَا الْأَمْرِ).

### الهوامش:

(١) كاظم الموسوي، صفحات من التاريخ السياسي، دار علاء الدين، دمشق، ط٤، ٢٠١٣م، ص١٨.

(2) Marr phebeb, the modern history of Iraq, publishing by west view press third edition , boulder , Colorado , U.S.A , 2012, p.73-75.

(٣) كاظم الموسوي، مصدر سابق، ص٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٨ - ٥٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٢.

(٦) مجيد خذوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، طهران، ط١، ١٤١٨هـ، ص٣٠.

(٧) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، (د.ت)، ص٣٨-٣٩.

(٨) المصدر نفسه، ص٣٠.



- (٩) المصدر نفسه، ص ١٠.
- (١٠) الدار العربية للموسوعات، الليلة الاخيرة مجزرة قصر الرحاب، منشورات الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠٠٢م، بيروت، ص ١١.
- (١١) جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣، ١٩٥٨م، منشورات جامعة بغداد، ١٩٧٩م، ص ٣٠٩.
- (١٢) مجزرة قصر الرحاب، مصدر سابق، ص ١٥.
- (13) Marr ,previous source , p.84-86.
- (١٤) توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، إصدار المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية، (د.ت)، ص ٥٠٤.
- (15) Robertson john , Iraq a history , one world publications , London , 2015, p527.
- (١٦) سعد محمود الملا نوار، العراق بين العهدين: الملكي والجمهوري ١٩٢٠ - ٢٠٠٣م دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٠م، ص ٣٧ - ٣٨.
- (١٧) كمال ديب، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي للنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٣م، ص ٦٤.
- (١٨) فاضل حسين، مصدر سابق، ص ٩٢.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٣٦.
- (٢٠) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م، ج ١ / ص ٦٤.
- (٢١) صادق جابر علي، الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م، ص ١٣١.
- (٢٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٢٣) صادق جابر علي، مصدر سابق، ص ١٣٢.
- (٢٤) هادي حسين عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م، ص ١١٥.
- (٢٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨م، ج ١ / ص ٣٥١ - ٣٥٢.
- (٢٦) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص ٨٢.
- (٢٧) صادق جابر علي، مصدر سابق، ص ١٣٤.

- (٢٨) خليل ابراهيم حسين، مصدر سابق، ص ١٠٢.
- (٢٩) محمد حسين هيكل، مصدر سابق، ص ٣٦١.
- (٣٠) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ٨٢.
- (٣١) وليد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وسياسة عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، بغداد، ١٩٨٢م، ص ٢٣.
- (٣٢) مؤيد ابراهيم الوندائي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨م في ملفات الحكومة البريطانية، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٦٦ - ٦٧.
- (٣٣) خليل ابراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية، ١٩٥٨م، ج ١ / ص ٧٧.
- (٣٤) عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١ - ١٩٧٣م، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣م، ص ١٠٠.
- (٣٥) مجيد خذوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٨٠ - ٨١.
- (٣٦) مؤيد ابراهيم الوندائي، مصدر سابق، ص ١٠٤.
- (٣٧) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ٨٨.
- (٣٨) مؤيد ابراهيم الوندائي، مصدر سابق، ص ٢٣٩.
- (٣٩) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ١٤١ - ١٤٢.
- (٤٠) عوني عبد الرحمن السباعوي، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٦٧م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٩٠م، ص ٧٩.
- (٤١) عوني عبد الرحمن السباعوي، العلاقات العراقية - التركية ١٩٣٢ - ١٩٥٨م، منشورات كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٦م، ص ٢٠٨.
- (٤٢) سمير عبد الوهاب عبد الكريم، العلاقات العراقية - التركية ١٩٥٨ - ١٩٦٨م، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٩٨م، ص ٥٢.
- (٤٣) عوني عبد الرحمن، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص ٨١.
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ٨١ - ٨٢.
- (٤٥) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.
- (٤٦) أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥م، ص ٢٦٢.
- (٤٧) ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط، بيروت، ١٩٦٢م، ص ٦١.
- (٤٨) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ٨٩.
- (٤٩) سمير عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ٥٩.
- (٥٠) عوني عبد الرحمن السباعوي، العلاقات العراقية - التركية، ص ١٨١.

- (٥١) عوني عبد الرحمن السباعي، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص ٨٤.
- (٥٢) خليل ابراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية، ١٩٥٨م، ج ١ / ص ٩٦.
- (٥٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٣٨٣.
- (٥٤) عوني عبد الرحمن السباعي، العلاقات العراقية - التركية، ص ١٨١.
- (٥٥) علاء موسى كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز، ص ٧٣ - ٧٤.
- (٥٦) عوني عبد الرحمن السباعي، العلاقات العراقية - التركية، ص ١٨٥.
- (٥٧) أحمد نوري النعيمي، مصدر سابق، ص ٢٦٢.
- (٥٨) صادق جابر علي، مصدر سابق، ص ١٧١.
- (٥٩) عوني عبد الرحمن، تركيا وقضايا المشرق العربي، ص ٨٩.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٩٠ - ٩١.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٦٢.
- (٦٢) صادق جابر علي، مصدر سابق، ص ١٧٣.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
- (٦٥) نذير فنصة، عاصفة على الشرق الاوسط، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٣٨ - ١٤٠.
- (٦٦) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ١٣٦.
- (٦٧) وزارة الخارجية العراقية، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١م، ص ٩.
- (٦٨) وزارة الخارجية العراقية، حقائق عن الحدود العراقية - الايرانية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٧م، ص ١٩.
- (٦٩) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.
- (٧٠) مجموعة مؤلفين، الصراع العراقي الفارسي، بغداد، ١٩٨٥م، ص ٣٧٢.
- (٧١) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٩٥.
- (٧٢) المصدر نفسه.
- (٧٣) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٩٥.
- (٧٤) حقائق عن الحدود العراقية - الايرانية، مصدر سابق، ص ١٩.
- (٧٥) المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢٠.
- (٧٦) بدر غيلان، الاطماع الفارسية في شط العرب، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٣٢.
- (٧٧) خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٥م، ص ٩١ - ٩٢.

(٧٨) عماد عبد السلام رؤوف وآخرون، الصراع العربي الفارسي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣م، ص ٣٨٧.

(٧٩) صادق جابر علي، مصدر سابق، ص ١٨٢.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

قائمة المصادر والمراجع

### أولاً- المصادر والمراجع باللغة العربية:

١. أحمد نوري النعيمي، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية،

بغداد، ١٩٧٥م.

٢. بدر غيلان، الاطماع الفارسية في شط العرب، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨٠م.

٣. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، إصدار المركز

العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية، (د.ت).

٤. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣،

١٩٥٨م، منشورات جامعة بغداد، ١٩٧٩م.

٥. خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٥م.

٦. خليل ابراهيم حسين، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨م، منشورات بيت الحكمة،

بغداد، ٢٠٠٠م.

٧. الدار العربية للموسوعات، الليلة الاخيرة مجزرة قصر الرحاب، منشورات الدار العربية

للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٨. سعد محمود الملا نوار، العراق بين العهدين: الملكي والجمهوري ١٩٢٠ - ٢٠٠٣م  
دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠م.
٩. سمير عبد الوهاب عبد الكريم، العلاقات العراقية - التركية ١٩٥٨ - ١٩٦٨م، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٩٨م.
١٠. صادق جابر علي، الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م.
١١. عباس مراد، الدور السياسي للجيش الاردني ١٩٢١ - ١٩٧٣م، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣م.
١٢. عماد عبد السلام رؤوف وآخرون، الصراع العربي الفارسي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣م.
١٣. عوني عبد الرحمن السباعي، العلاقات العراقية - التركية ١٩٣٢ - ١٩٥٨م، منشورات كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٦م.
١٤. عوني عبد الرحمن السباعي، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٦٧م، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٩٠م.
١٥. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد، (د.ت.).
١٦. كاظم الموسوي، صفحات من التاريخ السياسي، دار علاء الدين، دمشق، ط٤، ٢٠١٣م.
١٧. كمال ديب، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي للنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.

١٨. مجموعة مؤلفين، الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٥م، ص ٣٧٢.
١٩. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، منشورات الشريف الرضي، طهران، ط ١، ١٤١٨هـ.
٢٠. محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢١. مؤيد ابراهيم الوندائي، وثائق ثورة تموز ١٩٥٨م في ملفات الحكومة البريطانية، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
٢٢. ناصر الدين النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الاوسط، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢م، ص ٦١.
٢٣. نذير فنصة، عاصفة على الشرق الاوسط، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٩م.
٢٤. نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م.
٢٥. هادي حسين عليوي، عبد الكريم قاسم الحقيقة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠م.
٢٦. وزارة الخارجية العراقية، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨١م.
٢٧. وزارة الخارجية العراقية، حقائق عن الحدود العراقية - الايرانية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٧م.
٢٨. وليد الاعظمي، ثورة ١٤ تموز وسياسة عبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٢م.

ثانياً- المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:



1. Marr phebeb, the modern history of Iraq, publishing by west view press third edition , boulder , Colorado , U.S.A , ٢٠١٢ , p..٧٥-٧٣
2. Robertson john , Iraq a history , one world publications , London , ٢٠١٥ , p.٥٢٧
3. Ahmed Nouri Al-Nuaimi, Turkey's Foreign Policy after World War II, Freedom House, Baghdad, ١٩٧٥AD.
4. Badr Ghailan, Persian ambitions in the Shatt al-Arab, Ministry of Culture and Information, Baghdad, ١٩٨٠AD.
5. Tawfiq Al-Suwaidi, My Memoirs: Half a Century of the History of Iraq and the Arab Issue, published by the Arab Scientific Center for Humanitarian Research and Studies, (ed.).
6. Jaafar Abbas Hamidi, Internal Political Developments and Trends in Iraq ١٩٥٣, ١٩٥٨AD, Baghdad University Press, ١٩٧٩AD.
7. Khaled Al-Ezzi, The Shatt Al-Arab Problem in the Light of Treaties and Law, Dar Al-Rashid, Baghdad, ١٩٨٥AD.
8. Khalil Ibrahim Hussein, Iraq in British Documents, ١٩٥٨AD, House of Wisdom Publications, Baghdad, ٢٠٠٠AD.
9. Arab House of Encyclopedias, The Last Night, Al-Rehab Palace Massacre, Publications of the Arab House of Encyclopedias, Beirut, ١st edition, ٢٠٠٢AD.
10. Saad Mahmoud Al-Mulla Nawar, Iraq between the two eras: the monarchy and the republic ١٩٢٠- ٢٠٠٣AD, a comparative study, a thesis submitted to obtain a master's degree in political science, College of Arts and Sciences, Middle East University, ٢٠١٠AD.
11. Samir Abdul Wahab Abdul Karim, Iraqi-Turkish relations ١٩٥٨- ١٩٦٨AD, doctoral thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Education, ١٩٩٨AD.
12. Sadiq Jaber Ali, The Arab and International Position on the Revolution of July ١٤, ١٩٥٨ in Iraq, a thesis submitted to obtain a doctorate in political studies, the Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, ٢٠٠٥.
13. Abbas Murad, The Political Role of the Jordanian Army -١٩٢١ ١٩٧٣AD, Palestine Liberation Organization, Beirut, ١٩٧٣AD.
14. Imad Abdul Salam Raouf and others, The Arab-Persian Conflict, Dar Al-Hurriya, Baghdad, ١٩٨٣AD.
15. Awni Abd al-Rahman al-Sabawi, Iraqi-Turkish Relations -١٩٣٢ ١٩٥٨AD, Publications of the College of Arts, University of Mosul, ١٩٨٦AD.

16. Awni Abdul Rahman Al-Sabaawi, Turkey and the issues of the Arab Levant ١٩٤٥- ١٩٦٧AD, unpublished doctoral thesis, University of Mosul, ١٩٩٠AD.
17. Fadel Hussein, The Fall of the Monarchy in Iraq, Publications of the Arab Horizons Library, Baghdad, (ed.).
18. Kazem Al-Musawi, Pages of Political History, Aladdin House, Damascus, ٤th edition, ٢٠١٣AD.
19. Kamal Deeb, A Brief History of Iraq, Al-Farabi Publishing House, Beirut, ١st edition, ٢٠١٣AD.
20. A group of authors, The Iraqi-Persian Conflict, Dar Al-Hurriya, Baghdad, ١٩٨٥, p. ٣٧٢.
21. Majeed Khaduri, Republican Iraq, Al-Sharif Al-Radi Publications, Tehran, ١st edition, ١٤١٨AH.
22. Muhammad Hassanein Heikal, Years of Boiling, Al-Ahram Center, Cairo, ١٩٨٨AD.
23. Muayyad Ibrahim Al-Wandawi, Documents of the July ١٩٥٨ Revolution in the British Government Files, House of Cultural Affairs Press, Baghdad, ١٩٩٠.
24. Nasser al-Din al-Nashashibi, What Happened in the Middle East, Commercial Bureau Publications, Beirut, ١٩٦٢, p. ٦١.
25. Nazir Fansa, A Storm in the Middle East, New Horizons House, Beirut, ١٩٨٩.
26. Nouri Abdul Hamid Al-Ani and others, The History of Iraqi Ministries in the Republican Era, House of Wisdom Publications, Baghdad, ٢٠٠٠AD.
27. Hadi Hussein Aliwi, Abdul Karim Qasim Al-Haqiqqa, Al-Hurriya Printing House, Baghdad, ١٩٩٠AD.
28. Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Persian Attacks on the Eastern Borders of the Arab World, Freedom House, Baghdad, ١٩٨١AD.
29. Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Facts about the Iraqi-Iranian Border, Freedom House, Baghdad, ١٩٨٧AD.
30. Walid Al-Azami, The July ١٤ Revolution and the Politics of Abdul Karim Qasim in British Documents, Freedom House, Baghdad, ١٩٨٢AD.